حصولى على راى شيختهم يجوزان يصدر عنه تعالى كثرة من غير وساطة
شئ سوى الصور العلمية لوجدان الكثرة فى صفاته بحلول الصور الكثيرة فيها
الاشراقية ان كثرة جهات العقول مع كونها اعتبارية لاتفى لان الكواكب الثوابت
بسبب كونها مختلفة الهيئة والاحياز غير محصورة لابد لها من علل كثيرة
كذلك وتلك الجهات محصورة مع ان المشائين ايضا لم يجزموا بكون العقول
عشرة او عشرين ويكون الافلاك تسعة فالطريق على رايهم انه صدر عنه
تعالى معلول وليكن ا وصدر عنه تعالى بوساطة اب وبوساطة ب ج
وبوساطة ب ا معا د ثم د و ج فى مرتبة واحدة وبوساطة ء معلول
وبوساطة ج ثان وبوساطة ء ا ثالث وبوساطة ء ب رابع وبوساطة
د ج خامس وبوساطة ج ا سادس وبوساطة ج ب سابع وبوساطة
اب ج ثامن وبوساطة اب ء تاسع وبوساطة ابج ء عاشر
وهذه العشرة فى مرتبة وهكذا بالغا ما بلغ وقالوا جميعا لربط الحادث
بالقديم ان حركة الفلك ازلية ابدية متجددة فهى ذات جهتين فمن جهة
دوامها فاضت من القديم ومن جهة التجدد صارت واسطة بين الحوادث
وبين الله تعالى فى وصول الفيض فان قيل فما التجدد فالتجدد وجودها
لذاتها فلا يحتاج الى جعل جاعل اصلا فان قيل اجزاء الحركة حادثة فلها علل
فان قديمة فيلزم قدمها واما حادثة فلابد لها من علة حادثة وهكذا فاما
يلزم تقدم اجزاء الحركة او التسلسل اجيب بان اجزاءها غير موجودة فى الخارج
فلا يحتاج الى جعل جاعل فورد عليهم الاشكال بان الحركة غير قارة فلا
تستند الى ثابت فلابد من علة لها كما مر من عدم القرار فتتسلسل العلل
فدفع ذلك قالوا ان ههنا ثلث سلاسل الاولى من التخيلات الجزئية

والثانية

والثانية من الارادات والاشواق والثالثة من الدورات فواحد من
التخيلات الجزئية علة موجبة لشوق وارادة خاصة وهى علة معدة لدورة
وهى علة معدة لتخيل آخر وهو موجب لشوق وارادة اخرى وهى معدة
لدورة اخرى فسلسلة الحركة فاضت من سلسلة الارادة والاشواق
وهى غير قارة وهى فاضت من سلسلة التخيلات وهى ايضا غير
قارة وهى فاضت من الحركة من غير لزوم دور كما بيناه وبه اندفع
الاعتراض الثانى ايضا وفيه نظر لان الدورة التى فاضت عن ارادة
جزئية فائضة عن تخيل جزئى اما علة موجبة لتخيل آخر فيجب اجتماعها
معه وكذا مع معلوله و معلول معلوله فيلزم اجتماع اجزاء الحركة واما معدة
فلابد من ان لاينتهى سلسلة العلل الى واجب الوجود بالذات والا
يلزم تقدمها فلم يجب وجوب واحد منها لان الواجب ما يمتنع عليه جميع
انحاء العدم ومن بعضها انحاء عدم تلك السلسلة باجمعها وهو ممكن فيلزم
ان لايكون موجودا لان الشئ مالم يجب لم يوجد ومن ههنا سقط ماقيل
فى ربط الحادث بالقديم من اسقاط وساطة الحركة والقول بان وجود
كل حادث مسبوق بوجود حادث قبله معدا له وهكذا الى غير النهاية و
الله اعلم وبسيط الكلام فى الرسالة النافعة الثانى مذهب المتكلمين
اعلم انهم جوزوا تخلف المعلول عن علة التامة اذا كانت فاعلا مختارا والا
يلزم الترجيح من غير مرجح لان الرجحان الذى جاء من قبلها انما هو رجحان
للوجود مع التخلف ومنهم من قال ان من الجائز امتناع المعلول فى بعض زمان
العلة فلا يصل تاثير العلة اليه فى ذلك الزمان فلا يوجد الا بعد ذلك والا
يلزم خرق فرض تمام العلة لدخول الامكان فيها لان الامكان امر انتزاعى بعدم

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)